القانون الإداري العام
والمنازعات الإدارية

د. جورج سعد
أستاذ في كلية الحقوق والعلوم السياسية
في الجامعة اللبنانية

منشورات الحلبي الحقوقية

1358 ق

الفهرس

الجزء الأول
القانون الإداري العام

الفصل الأول: الميزات العامة للقانون الإداري ٩

الفقرة الأولى: مصادر القانون الإداري ٩

الفقرة الثانية: معنى العبارة ١٦

الفقرة الثالثة: التمييز بين القانون الدستوري والقانون الإداري ١٧

الفقرة الرابعة: القانون الإداري قانون قائم على علاقات اجتماعية غير متوازنة ١٨

الفقرة الخامسة: خضوع الدولة للقانون ١٩

الفقرة السادسة: البحث عن معيار للقانون الإداري ٢١

الفصل الثاني: التنظيم الإداري اللبناني، مدخل نظري - المركزية واللامركزية الإدارية ٢٣

القسم الأول: المركزية واللاحصرية ٢٣

الفقرة الأولى: المركزية ٢٣

الفقرة الثانية: اللاحصرية ٢٤

القسم الثاني: اللامركزية ٢٦

الفقرة الأولى: اللامركزية الإقليمية واللامركزية المرفقية ٢٦

الفقرة الثانية: رقابة السلطة المركزية ٢٧

الفقرة الثالثة: اللامركزية والفدرالية ٢٨
الفقرة الرابعة: حسنات وسيئات اللامركزية ٢٩
الفصل الثالث: التنظيم الإداري اللبناني - الإدارة المركزية ٣١
القسم الأول: الإدارة المركزية ٣٣
الفقرة الأولى: صلاحيات رئيس الجمهورية ٣٣
الفقرة الثانية: صلاحيات رئيس مجلس الوزراء والوزراء ٣٧
الفقرة الثالثة: السلطات الأخرى ٤٤
القسم الثاني: الإدارة المركزية اللاحصرية (أو نظام الإدارة المركزية الإقليمية) ٤٦
الفقرة الأولى: المحافظات ٤٧
الفقرة الثانية: الأقضية والقائمقامون ٥١
الفقرة الثالثة: المختارون ٥٤
الفصل الرابع: التنظيم الإداري اللبناني، اللامركزية المحلية في لبنان ٦٣
الفقرة الأولى: لمحة تاريخية، تعريف، شروط الإنشاء ٦٤
الفقرة الثانية: السلطة التقريرية ٦٦
الفقرة الثالثة: السلطة التنفيذية ٨١
الفقرة الرابعة: مالية البلديات ٨٦
الفقرة الخامسة: الملاحقات التأديبية والجزائية ٨٧
الفقرة السادسة: إتحاد البلديات ٨٩
الفقرة السابعة: ملاحظات وآفاق مستقبلية ٩٢
الفصل الخامس: مبدأ الشرعية الإدارية ٩٥
القسم الأول: مكوّنات مبدأ الشرعية ٩٦
الفقرة الأولى: الدستور ٩٦

الفقرة الثانية: المعاهدات ١٠٢
الفقرة الثالثة: القانون والأنظمة ١٠٤
الفقرة الرابعة: المبادئ القانونية العامة ١٠٨
الفقرة الخامسة: الاجتهاد ١٢٠
الفقرة السادسة: القرارات القضائية ١٢٤
الفقرة السابعة: الأعمال الإدارية الأحادية (أو المنفردة) ١٢٥
القسم الثاني: إستثناءان على مبدأ الشرعية الإدارية: نظرية الظروف الإستثنائية ونظرية الأعمال الحكومية ١٢٧
الفقرة الأولى: نظرية الظروف الإستثنائية ١٢٧
الفقرة الثانية: الأعمال الحكومية ١٣٣
القسم الثالث: مدى رقابة الشرعية الإدارية ١٤٨
الفقرة الأولى: الصلاحية المقيدة والسلطة الإستنسابية ١٤٨
الفقرة الثانية: حدود مفهومي الصلاحية المقيدة والسلطة الإستنسابية ١٥١
الفصل السادس: الأعمال الإدارية ١٥٥
الفقرة الأولى: مفهوم العمل الإداري الأحادي ١٥٥
الفقرة الثانية: صدور العمل الإداري ومفاعيله ١٥٩
الفقرة الثالثة: مفاعيل وتنفيذ العمل الإداري ١٧٩
الفقرة الرابعة: كيف يُنَفَّذُ العملُ الإداري ١٩٧
الفقرة الخامسة: انتهاء العمل الإداري: إلغاء وسحب القرارات الإدارية ٢٠١
الفصل السابع: المرافق العامة ٢١٥
الفقرة الأولى: مفهوم المرفق العام ٢١٥
الفقرة الثانية: قواعد المرفق العام ٢١٩

الفقرة الثالثة: إنشاء وتصنيف المرافق العامة ٢٢٢
الفصل الثامن: المسؤولية الإدارية ٢٣١
الفقرة الأولى: مسؤولية الموظف ٢٣٣
الفقرة الثانية: مسؤولية الإدارة ٢٤٥
الفقرة الثالثة: الضرر القابل للإصلاح أو للتعويض ٢٨١
الفقرة الرابعة: الوظيفة العامة سبب الضرر ٢٨٦
الفقرة الخامسة: إعمال المسؤولية الإدارية ٢٩٤
الفقرة السادسة: الأنظمة التشريعية الخاصة ٣٠٠
الفصل التاسع: العقود الإدارية ٣٠١
الفقرة الأولى: معايير العقد الإداري ٣٠١
الفقرة الثانية: تنفيذ العقود الإدارية ٣٠٩
الفقرة الثالثة: العقود الإدارية، العقود المدنية والتحكيم ٣٢٧
الفصل العاشر: الضابطة الإدارية ٣٣٥
الفقرة الأولى: مفاهيم عامة ٣٣٥
الفقرة الثانية: صلاحيات سلطة الضابطة الإدارية وحدودها ٣٤٠
الفقرة الثالثة: القيود الاستثنائية على الحريات ٣٥١
الفقرة الرابعة: تطور مفهوم رقابة القاضي الإداري لتدابير الضابطة
الإدارية من خلال بعض الأمثلة ٣٥٣

الجزء الثاني
المنازعات الإدارية

الفصل الأول: الرقابة على أعمال الإدارة ٣٦٣
الفقرة الأولى: أنواع الرقابة على أعمال الإدارة ٣٦٣

الفقرة الثانية: حلول أخرى لتحسين عمل الإدارة: وسيط الجمهورية، المصالحة والتحكيم ٣٧٢
الفقرة الثالثة: الرقابة القضائية في النظامين الموحَّد والإزدواجي ... ٣٧٧
الفصل الثاني: تنظيم القضاء الإداري في لبنان ٣٨٥
الفقرة الأولى: نشأة القضاء الإداري وتطوره ٣٨٥
الفقرة الثانية: تكوين القضاء الإداري في لبنان (وفقاً لأحكام النظام الجديد وتعديلاته) ٣٩٠
الفقرة الثالثة: وظائف مجلس الشورى ٣٩٥
الفصل الثالث: إختصاص مجلس شورى الدولة ٤٠٧
الفقرة الأولى: الإختصاص الثلاثي لمجلس الشورى ٤٠٧
الفقرة الثانية: التمييز بين دعوى الإبطال ودعوى القضاء الشامل.... ٤٢٨
الفصل الرابع: القضايا التي تخرج عن أختصاص مجلس الشورى ٤٣٣
الفقرة الأولى: عدم إختصاص مجلس الشورى في النظر بالأعمال التشريعية ٤٣٣
الفقرة الثانية: عدم إختصاص مجلس شورى الدولة للنظر في الأعمال القضائية ٤٤١
الفقرة الثالثة: عدم إختصاص مجلس الشورى للنظر في منازعات المرافق العامة الصناعية والتجارية (أو الإقتصادية) /Services publics industriels et commerciaux/ ٤٥١
الفقرة الرابعة: عدم إختصاص مجلس الشورى في النظر بالمنازعات المتعلقة بالحرية الفردية والملكية الخاصة ٤٥٦
الفقرة الخامسة: عدم إختصاص مجلس الشورى بالنظر في الأعمال الحكومية ٤٦٧

الفقرة السادسة: عدم إختصاص الشورى للنظر بالمسائل المتعلقة
بالأحوال الشخصية ٤٦٧
الفصل الخامس: مراجعة الإبطال لتجاوز حد السلطة ٤٦٩
الفقرة الأولى: مقدمة ٤٦٩
الفقرة الثانية: العيوب التي تؤدي إلى إبطال الأعمال الإدارية ٤٧١
الفقرة الثالثة: القاضي الإداري بين رقابة الشرعية ورقابة
الملائمة ٤٨٠
الفصل السادس: أصول المحاكمات لدى مجلس شورى الدولة ٥٠١
**الفصل السابع: شروط قبول المراجعة القضائية لدى مجلس
شورى الدولة** ٥٠٩
الفقرة الأولى: الشروط المتعلقة بالقرار المطعون به ٥٠٩
الفقرة الثانية: الشروط المتعلقة بصفة صاحب المراجعة ٥١٦
الفقرة الثالثة: الشروط المتعلقة بالمهل ٥٢٨
الفقرة الرابعة: إنتفاء طريق الطعن الموازي بالنسبة لدعوى
الإبطال ٥٣٥
الفقرة الخامسة: الشروط المتعلقة بشكل المراجعة ٥٣٦
الفصل الثامن: كيفية سير المراجعة واصدار الحكم ٥٣٩
الفقرة الأولى: إختصاصات المقرر ٥٤١
الفقرة الثانية: مفوض الحكومة ٥٤٢
الفقرة الثالثة: الحكم في الدعوى ٥٤٨
الفقرة الرابعة: محكمة حل الخلافات ٥٥٣
**الفصل التاسع: طرق المراجعة بوجه الأحكام الصادرة عن مجلس
شورى الدولة** ٥٥٣
الفقرة الأولى: الإعتراض ٥٥٤

الفقرة الثانية: إعتراض الغير ٥٥٤
الفقرة الثالثة: إعادة المحاكمة ٥٥٥
الفقرة الرابعة: تصحيح الخطأ المادي ٥٦١
نظام مجلس شورى الدولة ٥٦٣
المراجع ٦١١
الفهرس ٦١٧